

مؤتمر نزع السلاح

ARABIC
Original: ENGLISH

رسالة مؤرخة ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ موجهة من
الممثل الدائم لجمهورية بولندا إلى أمانة مؤتمر نزع
السلاح يحيل فيها نص بيان وزير خارجية جمهورية
بولندا الصادر بوارسو في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٥ بمناسبة
الذكرى السنوية الثانية لمبادرة الأمن من الانتشار

يشرفني أن أحيل طيّه نصّ بيان وزير خارجية جمهورية بولندا المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٥، فيما يتعلق
بالذكرى السنوية الثانية لمبادرة الأمن من الانتشار، المعروفة أيضاً بمبادرة كراكوف.

وأكون ممتناً لو أمكن إصدار هذا البيان كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح وتوزيعه على جميع
الدول الأعضاء في المؤتمر والدول غير الأعضاء المشاركة في أعماله.

(توقيع):
زادزيسلاف راباكي
السفير
الممثل الدائم لجمهورية بولندا

بيان وزير خارجية جمهورية بولندا بمناسبة الذكرى السنوية الثانية لمبادرة كراكوف - مبادرة الأمن من الانتشار

يسجّل يوم ٣١ أيار/مايو الذكرى السنوية الثانية لمبادرة كراكوف - مبادرة الأمن من الانتشار. وهدف المبادرة التي أطلقها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جورج والكر بوش في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٣ بفافيل، هو النهوض بالتعاون الدولي في حظر شحنات أسلحة الدمار الشامل والمواد اللازمة لتطوير مثل هذه الأسلحة إلى الجهات الحكومية وغير الحكومية الفاعلة المثيرة للقلق فيما يتصل بالانتشار. والمبادرة ردّ قوي من المجتمع الدولي على التحديات والتهديدات التي يطرحها انتشار أسلحة الدمار الشامل وخطر أن تقع هذه الأسلحة بين أيدي إرهابيين. ولا بد من تأكيد أن المبادرة تنفّذ تنفيذاً يتفق مع القوانين الدولية وقوانين البلدان المشاركة ذات الصلة.

وعلى خلاف المنظمات الدولية الأخرى، ليس للمبادرة هيكل رسمي أو مقر أو رئيس. بل هي تتألف من أنشطة طوعية لبلدان يجمع بينها القلق على الأمن الدولي والعزم على وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب. وعلى مدى العامين الماضيين تطورت المبادرة فاكستبت بُعداً عالمياً. وقد أبدى أكثر من ستين بلداً الاستعداد لدعم المبادرة. كما أكد الدعم للمبادرة كلٌّ من الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي والأمين العام للأمم المتحدة. والمبادرة وبيان مبادئ الحظر لعام ٢٠٠٣ يتفقان مع روح ونص القرار ١٥٤٠ لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي دعا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى اتخاذ "إجراءات تعاونية لمنع الاتجار ذي الصلة بأسلحة الدمار الشامل.

وفي إطار هذه المبادرة، كتّفت الأمم المتحدة وكتّفت المجتمع الدولي الجهود لكشف ومنع ووقف الاتجار ذي الصلة بأسلحة الدمار الشامل ونظم تسليمها. وقد أُجري العديد من تدريبات الحظر البحرية والجوية والبرية. كما تم تحسين إجراءات تبادل المعلومات والتعاون بين مختلف الدوائر الخاصة وموظفي الحدود والجمارك في البلدان المشاركة.

والتأكيد الرمزي لُبعد المبادرة العملي ولتطورها الحيوي يكمن في كون الاحتفالات بالذكرى السنوية تتزامن مع التدريبات التي تنظمها بولندا والجمهورية التشيكية بمساعدة الولايات المتحدة على التخطيط لها وبمشاركة دولية ذات شأن وتدريبات "حرس بوهيميا" (٣١ أيار/مايو - ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥)، التي ستُجرى بأوسترافا (الجمهورية التشيكية)، سوف تُظهر جدوى ومدى استعداد الدوائر ووكالات إنفاذ القوانين في البلدان المشاركة في اتخاذ إجراءات تعاونية في مكافحة الاتجار بواسطة القطار بالمواد ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل. ولقد كانت بولندا ولا تزال نشطة في تطوير المبادرة منذ البداية. وحتى الآن، نظمت بولندا في إطار المبادرة اجتماعاً لتبادل المعلومات لجميع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، وتدريباً برياً في فروكلاف، واجتماع الذكرى السنوية في كراكوف، لأكثر من ستين بلداً، احتفالاً بالذكرى السنوية الأولى للمبادرة. ونعتمزم القيام بتمرين بحري دولي في البلطيق في عام ٢٠٠٦. وما انفكت بولندا تحسّن قدرتها الوطنية على منع الاتجار وحظر شحنات الأسلحة غير المشروعة.

وتعد مبادرة كراكوف عنصراً هاماً وعملياً من عناصر تعزيز وتعديل الهياكل والآليات الدولية لمواجهة مثل هذه التحديات والتهديدات.

٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٥